



وثيقة معلومات المشروع/
صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة (معاً)

مرحلة التقييم المسبق | تاريخ الإعداد/التحديث: 26 مارس/آذار 2018 | تقرير رقم: PIDISDSA24561



معلومات أساسية

ألف. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع الأصلي (إن وجد):	اسم المشروع المشروع الطارئ لتوفير الكهرباء في اليمن	الرقم التعريفي للمشروع P163777	البلد الجمهورية اليمنية
مجال الممارسة (الرئيسي) الطاقة والصناعات الاستخراجية	التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين 13 أبريل/نيسان 2018	التاريخ التقديري للتقييم المسبق 15 يناير/كانون الثاني -2018	المنطقة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
	الهيئة المنفذة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)	المقترض/المقترضون مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)	أداة التمويل تمويل المشروعات الاستثمارية

الأهداف الإنمائية المقترحة

تحسين توفير الكهرباء في المناطق الريفية وشبه الحضرية في الجمهورية اليمنية.

المكونات

- 1: تمويل توليد الطاقة الشمسية غير المرتبطة بشبكة الكهرباء
- 2: مساندة التنفيذ وتنمية وتطوير السوق
- 3: احتياطي الاستجابة للطوارئ

في إطار تجهيز هذا المشروع، يتم الاستثناء من متطلبات السياسات الخاصة بأوضاع الحاجة الملحة للمساعدة والقيود على القدرات بمقتضى الفقرة 12 من منشور سياسة العمليات 10.00.

نعم

التمويل (بالمليون دولار)

المبلغ	مصدر التمويل
50.00	المؤسسة الدولية للتنمية (D3010)
50.00	التكلفة الكلية للمشروع

فئة تقييم التصنيف البيئي

باء- تقييم جزئي

هل تم نقل وظائف الإشراف على الإجراءات الوقائية واعتمادها إلى مدير القطاع الممارسات؟ (لن يتم الإفصاح)
لا



باء. المقدمة والسياق السياق القطري

1. أدى الصراع الدائر في اليمن لأكثر من عامين ونصف إلى تدمير النسيج الاقتصادي والاجتماعي بشدة في اليمن. ومنذ نشوب هذا الصراع، انكمش النشاط الاقتصادي بصورة حادة بنسبة تقارب من 40%. وفقدت المنشآت والمؤسسات ما بلغ 70% من أنشطة أعمالها؛ وانخفضت ساعات العمل بما يزيد على 50%؛ وتم تسريح ما نسبته 55% من قوة العمل. وتدهورت الظروف الإنسانية إذ تشير التقديرات أن 8 ملايين يمني فقدوا سبل كسب العيش أو يعيشون حاليًا في مجتمعات محلية لا تحصل إلا على الحد الأدنى من الخدمات الأساسية أو تكاد لا تحصل عليها. وبحسب تقديرات خطة الأمم، فإن 10.3 مليون نسمة من بين 27.4 مليون يمني بحاجة إلى مساعدة عاجلة لإنقاذ سبل كسب عيشهم أو الحفاظ عليها.

السياق القطري والمؤسسي

قطاع الكهرباء

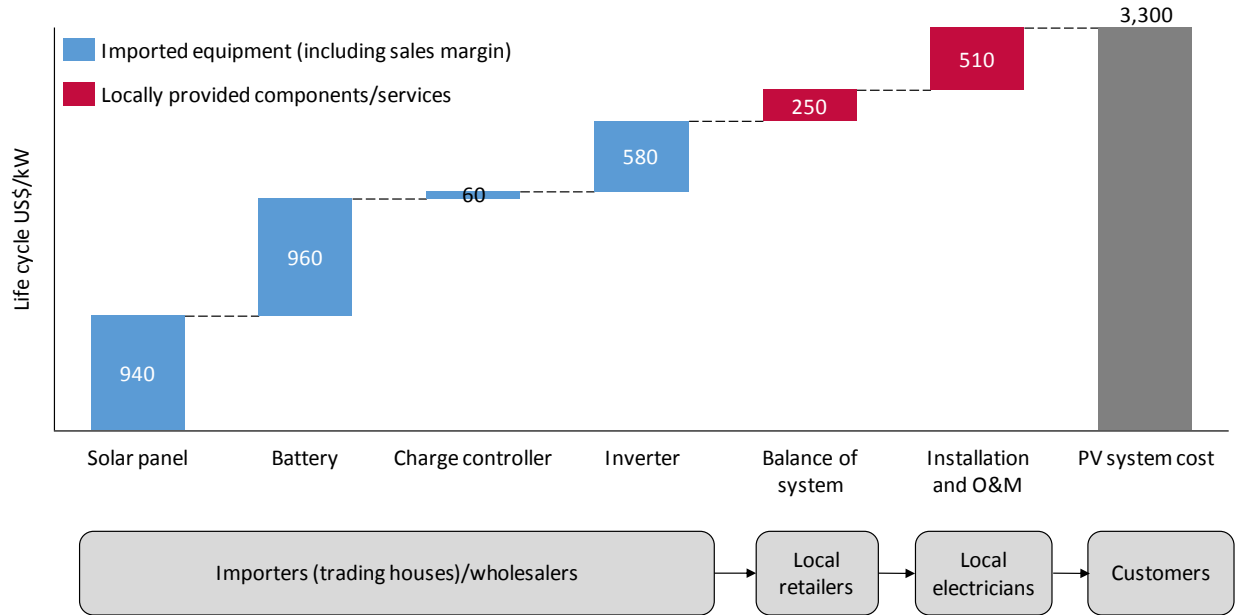
2. أدى الصراع الدائر في اليمن إلى تدهور هائل في موقف إمدادات الكهرباء التي كانت متدنية بالفعل، وأدى ذلك إلى انهيار توفير خدمة الكهرباء العمومية بصورة جوهرية. وفي 2014 قبل اندلاع هذا الصراع، لم تتوفر خدمات الكهرباء العمومية إلا لحوالي 66% من سكان اليمن (هناك نسبة 12% أخرى من السكان تحصل على الكهرباء من حلول يقدمها القطاع الخاص)، وهذه النسبة هي الأدنى على مستوى المنطقة. وبنهاية 2017، تراجعت هذه النسبة إلى أقل من 10% بسبب اجتياح أعمال التخريب للشبكة العمومية ونقص الوقود في جميع أنحاء البلاد.² وبحسب المرحلة الثانية من التقرير الديناميكي للأضرار والاحتياجات في اليمن، وُجد أن هناك 6 مدن من بين كل 10 مدن لا تحصل مطلقًا على كهرباء من الشبكة العمومية، ويشمل ذلك مدنًا كبرى مثل صنعاء والحديدة وتعز. وحتى في المدن التي لم تُمس فيها البنية التحتية الحيوية للطاقة الكهربائية، مثل عدن، تعطلت هذه المرافق بسبب نقص الوقود. وعانت المناطق الريفية والحضرية التي تمثل حوالي ثلثي عدد سكان اليمن المقدر بنحو 27 مليون نسمة³، على نحو متفاوت، من عدم توفر سبل الطاقة الحديثة حتى قبل هذا الصراع، إذ لم تتجاوز معدلات الحصول على الطاقة الكهربائية في المناطق الريفية قبل اندلاع الصراع 53%. وأدى انتشار نقص الوقود بسبب تعطيل خطوط المواصلات والنقل إلى تفاقم آثار فقر الطاقة على الفقراء في المناطق الريفية.

3. تُمثل إعادة الكهرباء إلى المستخدمين المنتجين عنصرًا في غاية الأهمية للتخفيف من الوضع الإنساني المفزع في اليمن، ويشمل ذلك تفشي وباء الكوليرا، وخاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية التي تأوي الشرائح الأشد فقرًا وضعفًا وحرمانًا من السكان. وقبل الصراع كانت حياة العديد من اليمنيين في المناطق الريفية والحضرية تعاني بالفعل من عدم توفر البنية التحتية الأساسية ومرافق الخدمات. واتسمت الآثار الناجمة عن انهيار خدمات الكهرباء العمومية بأنها شديدة الدمار: أضحت الكهرباء قبدأ صارمًا بالنسبة لمرافق الخدمات الحساسة التي تقطعت بها الأسباب للاستثمار في مصادر طاقة بديلة، ويشمل ذلك المستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية، وسلاسل الإمداد المبردة للقاحات، وإمدادات المياه والصرف الصحي، وإمدادات الغذاء، وخدمات البنوك، والكثير من المرافق والخدمات الأخرى. وحتى مع اعتماد مولدات الكهرباء التي تعمل بزيدي الديزل لتوفير إمدادات كهرباء طارئة أثناء الصراع، أدى نقص الوقود حاليًا إلى عقبات كؤود أمام تقديم الخدمات، ويتضمن ذلك قطاعي المياه والرعاية الصحية حيث يسهم انقطاع التيار الكهربائي لمدد طويلة في تفشي وباء الكوليرا⁴. وأفادت الشركات وأنشطة الأعمال إلى أن نقص الكهرباء هو العقبة الثانية الأكثر أهمية بعد الصراع وانعدام الاستقرار السياسي. ومن المحتمل أن يسهم استمرار نقص الكهرباء في تراجع الإنتاجية، وتدهور بيئة أنشطة الأعمال، وانخفاض إجمالي الناتج المحلي لليمن.⁵

4. يعتبر تحسين توفير الطاقة الحديثة للأسر المعيشية في غاية الأهمية لاستعادة سبل كسب العيش والتخفيف من آثار الأزمة على الشرائح الفقيرة والأشد حرمانًا وضعفًا. وأثر انهيار إمدادات الكهرباء والوقود، وخاصة في المناطق الريفية وشبه الحضرية، تأثيرًا حادًا على فرص العمل ودخل الأسر المعيشية بسبب الاعتماد على الزراعة واستخراج المياه الجوفية (الذي يعتمد على استخدام كثيف للطاقة) لأغراض الري. وتتضمن الآثار الفورية لنقص إمدادات الكهرباء على ميزانية الأسر المعيشية أيضًا زيادة الاعتماد على أنواع

1 يشير تقرير وضع الاستجابة الإنسانية في اليمن (إنقاذ الطفولة، أكتوبر/تشرين 2016) إلى أن نسبة الكهرباء المتوفرة من الشبكة العمومية تبلغ 10%. وتشير نتائج استطلاع الرأي باستخدام الهاتف من نوفمبر/تشرين الثاني 2017 الذي أجراه برنامج الأغذية العالمي إلى أن أقل من 1% من الأسر المعيشية تعتمد على كهرباء الشبكة العمومية كمصدر رئيسي للكهرباء.
2 باستخدام مبيعات الوقود (المحروقات) لمحطات الكهرباء كمؤشر، فإن إجمالي حجم التوليد في 2015 قد تراجع بنسبة 77% مقارنة بسنة 2014. وتشير انبعاثات الضوء المرئية من التصوير بالأقمار الصناعية إلى تراجع استهلاك الكهرباء بنسبة 75%.
3 تقديرات البنك الدولي بشأن السكان المبنية على استنباطات من بيانات تعداد السكان في سنة 2004.
4 نظرًا لاحتياج الكهرباء في ضخ المياه النظيفة، عاود العديد من اليمنيين شرب المياه السطحية التي قد تكون ملوثة بالبكتيريا المسببة للكوليرا.
5 صندوق الأمم المتحدة للسكان، أغسطس/آب 2017.

الوقود السائل النادرة وباهظة الثمن. وتتضمن الآثار الاجتماعية تقييد قدرة الأطفال على استذكار دروسهم في المساء ومحدودية وظيفة المدرسة. وأدى انهيار إمدادات الكهرباء والإضاءة ليلًا إلى زيادة المخاوف الأمنية، لا سيما بين الفتيات والنساء الشابات حيث إن نقص الإضاءة في الطرق المؤدية إلى دورات المياه المشتركة يؤدي إلى تفاقم مخاطر العنف بسبب نوع الجنس.⁶ وبسبب نقص الكهرباء المطلوبة لمحطات رفع المياه، أُجبر العديد من الأسر المعيشية في المناطق الريفية على قطع مسافات طويلة لجلب المياه - وهي مهمة تقع بصورة متفاوتة على كاهل النساء والأطفال.⁷ وتتضمن الآثار الصحية على الأسر المعيشية تلوث الهواء الداخلي الناشئ عن استخدام الوقود السائل في أجهزة توليد الكهرباء، والكروسيين لأغراض الإضاءة، والحد من توفير الخدمات الصحية التي تعتمد على الكهرباء. وأدى نقص الوقود أيضًا إلى ارتفاع حاد في الأسعار، وزاد سعر غاز الطهي بنسبة 66% مقارنة بأسعار ما قبل الأزمة⁸، وأشار العديد من النساء أنهن عاودن الطهي باستخدام اللدائن،⁹ التي تؤدي إلى إطلاق مواد كيميائية ضارة.



الشكل 1: إيضاح لسلسلة الإمداد وتحليل للتكلفة التقديرية (المصدر: المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، 2017)¹⁰.

Imported equipment (including sales margin)	معدات مستوردة (متضمنة هامش مبيعات)
Locally provided components/services	خدمات/مكونات موردة محليًا
Life cycle US\$/kW	دورة الحياة دولار/كيلوواط
Solar panel	الألواح الشمسية
Battery	البطاريات
Charge controller	منظم الشحن
Inverter	العاكس

⁶ المرجع السابق. أيضًا، يشير تقرير لصندوق الأمم المتحدة للسكان (2017) أن 2.6 مليون امرأة وفتاة تعاني من مخاطر العنف بسبب نوع الجنس.

⁷ منظمة أوكسفام (2014).

⁸ برنامج الأغذية العالمي 2017.

⁹ المرجع السابق.

¹⁰ المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة (2017)، تقدير موقف توليد الطاقة الكهروضوئية الشمسية في اليمن. المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، القاهرة، مصر.



Balance of system	ميزان النظام (BOS)
Installation and O&M	التركيب والتشغيل والصيانة
PV system cost	تكلفة أنظمة الطاقة الكهروضوئية
Importers (trading houses)/wholesalers	المستوردون (الشركات التجارية) /بائعو الجملة
Local retailers	بائعو التجزئة المحليون
Local electricians	فنيو الكهرباء المحليون
Customers	العملاء

5. تمثل الطاقة الكهربائية المولدة من الطاقة الشمسية الفرصة الفورية المتاحة للمساعدة في التخفيف من الآثار الفورية المباشرة الناجمة عن الأزمة التي أخذت تتكشف أبعادها. وفي إحدى القصص الإيجابية القليلة التي تمخضت عن هذا الصراع، أدى نقص إمدادات الكهرباء من الشبكة العمومية مع محدودية الوقود المتاح للمولدات التي تعمل بزيوت الديزل - بالإضافة إلى التراجع السريع في تكاليف الطاقة الشمسية على مستوى العالم - إلى حفز صناعة مزدهرة لأنظمة الطاقة الشمسية التي تخدم الأسر المعيشية الميسورة والمزارعين والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والمصاييح التي تعمل بالطاقة الشمسية من أجل الإضاءة الأساسية. وتشير تقديرات حديثة للسوق قام البنك الدولي بالتكليف بإجرائها في 2016 أن نفاذ الطاقة الشمسية إلى السوق لأغراض الإضاءة أو تشغيل الأجهزة زاد إلى 75% من الأسر المعيشية في مناطق حضرية مختارة ومن بينها صنعاء.¹¹ وتشير التقديرات إلى استثمار أكثر من 200 مليون دولار في السنة في قطاع الطاقة الشمسية خارج الشبكة للأغراض السكنية منذ اندلاع هذا الصراع. ويعمل سوق الطاقة الشمسية حاليًا في اليمن على أساس تجاري، ويقوده القطاع الخاص، وتتراوح سلسلة الإمداد من المؤسسات التجارية التي تستورد الألواح، وتقوم بشحن أجهزة التحكم والبطاريات، إلى تجار التجزئة الصغار الذين قاموا بتوسيع نطاق أنشطة أعمالهم لتشمل الألواح الشمسية (يقدم الشكل 1 إيضاحًا لسلسلة الإمداد). وتمثل سلسلة الإمداد الخاصة بالطاقة الشمسية الحل الأسرع وتيرة والأكثر مرونة للتغلب على نقص الكهرباء الحاد في اليمن، إذا عمل على توفير الكهرباء للأسر المعيشية، واستعادة تقديم الخدمات التي تعتمد على الكهرباء.

6. أيًا ما كان الأمر، وعلى الرغم من التراجع السريع في تكاليف الطاقة الشمسية على مستوى العالم، لا تزال القدرة على تحمل تكاليف منتجات الطاقة الشمسية أحد المعوقات أمام شرائح السكان الفقيرة والأكثر ضعفًا وحرمانًا، وأدى عدم نضج السوق إلى ضعف جودة المنتجات ودعم ما بعد البيع. كما تعتبر القدرة على تحمل التكاليف أحد القيود الكبرى أمام الأسر المعيشية الأدنى دخلًا، على سبيل المثال نظرًا لأن جميع الأنظمة تتطلب الدفع نقدًا ومقدمًا، وليس متاحًا أمام معظم الأسر المعيشية خدمات التمويل في صورة تسهيلات ائتمانية (نظرًا لتدني توفر خدمات التمويل الرسمية، كما هو موضح أدناه). وعلاوة على ذلك، نجد أن العديد من تركيبات الطاقة الشمسية في المنازل تعاني من زيادة معدلات الأعطال بسبب عدم ملائمة تصميم الأنظمة، وضعف جودة المكونات، وانعدام خدمات ما بعد البيع. ومن شأن توفير خدمات الائتمان الأصغر للطاقة الشمسية لهؤلاء الذين بمقدورهم الدفع مقابل الكيروسين والبدائل الأخرى وليس لديهم مدخرات كافية للاستثمار في الطاقة الشمسية وكذلك المعايير الفنية المحسنة جعل السوق أكثر اشتغالًا للجميع وأكثر استدامة على نحو كبير.

7. بالإضافة إلى الآثار الإيجابية الفورية على المستفيدين، من شأن استعادة توفير الكهرباء وتوسيع نطاق ذلك من خلال الطاقة الشمسية الموزعة المساهمة في بناء منظومة لتقديم الخدمة أكثر اشتغالًا للجميع من القاعدة إلى القمة في اليمن. وقد كافحت السلطات في اليمن لعقود من الزمان لتقديم الخدمات العامة الموثوق فيها وميسورة التكلفة - يشمل ذلك خدمات الكهرباء العمومية من خلال الشبكة الوطنية - وأدت الصراعات المتجددة إلى إحداث انتكاسة في أي تقدم ضئيل تم إحرازه. وفي خضم هذه الأفاق التي تتسم بالهشاشة السياسية والأمنية في البلاد وعلى مستوى المنطقة الأوسع نطاقًا، من الضروري تشجيع نهج تدريجي من القاعدة إلى القمة إزاء توسيع نطاق توفير الكهرباء بهدف توفير فرص عمل، وتعزيز القطاع الخاص، وتوفير بنية تحتية للطاقة أكثر قدرة على المجابهة مع خفض الحاجة إلى واردات الوقود وأعمال التكرير والنقل بصور جوهرية. ومن شأن هذا النهج المساهمة في بناء منظومة لتقديم الخدمة أكثر اشتغالًا للجميع من القاعدة إلى القمة في اليمن، وإعداد نموذج للتنفيذ يمكن توسيع نطاقه أو تعديله ليشمل قطاعات أخرى من النشاط الاقتصادي.

11 المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة (2017)، تقدير موقف توليد الطاقة الكهروضوئية الشمسية في اليمن. المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، القاهرة، مصر.

قطاع التمويل الأصغر

8. اتسمت الخدمات المصرفية التجارية للأفراد والمستهلكين بأنها محدودة في اليمن في فترة ما قبل الأزمة، لكن قطاع التمويل الأصغر حقق قصة نجاح، وتطور بوصفه القناة الأكثر قوة لتقديم الخدمات المالية للأسر المعيشية الريفية والأدنى دخلاً. واتسم القطاع المصرفي في اليمن بأنه محدود للغاية في تعاملاته مع السكان: ولا تزيد الودائع البنكية إلا قليلاً عن 25% من إجمالي الناتج المحلي، وهي نسبة أقل من المتوسط السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا البالغ 75%، ولا تزيد نسبة اليمنيين الذين لديهم حسابات بنكية عن 6.4% - مع وجود فجوة ملحوظة بين النساء (2%) والرجال (11%)؛ ولا يُمنح كثير من القروض إلا للموظفين العموميين أصحاب الرواتب الثابتة (حوالي 25% من السكان). وقد حقق قطاع التمويل الأصغر قصة نجاح في هذا السياق مع زيادة عدد الكيانات الهادفة للربح ومن ثم زيادة التغطية لقطاع أكبر من السكان - يشمل ذلك الأسر المعيشية الريفية والأدنى دخلاً (ونسبة أعلى من المقترضات النساء - ما يزيد على 40% - مقارنة بالبنوك التجارية¹²). وقبل الأزمة بلغت حافظة مؤسسات التمويل الأصغر ما يزيد على 100 ألف مقترض بقروض تجاوزت قيمتها 50 مليون دولار، و280 ألف مدخر لديهم ودائع تتجاوز قيمتها 130 مليون دولار. وعلى المستوى التراكمي، قدمت مؤسسات التمويل الأصغر 624491 قرضاً في 2013 بقيمة بلغت 257 مليون دولار. وجاء النمو السريع لهذا القطاع بعد 2010 بصورة جزئية كنتيجة للإطار التنظيمي الداعم وبصورة جزئية كنتيجة للفراغ الذي تركته البنوك في مجال الخدمات المصرفية في المناطق الريفية ولأنشطة الأعمال الصغيرة. وحققت مؤسسات التمويل الأصغر الريادة أيضاً بصورة متزايدة في مجال تقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول، لا سيما للمستهلكين الأصغر حجماً.

9. في حين أن النظام المالي قد تضرر أيما تضرر من جراء هذه الأزمة، لكن قطاع مؤسسات التمويل الأصغر أظهر قدرة على المجابهة والصمود. وأدى اندلاع الصراع في 2015 إلى وقف مسيرة التقدم في تنمية وتطوير القطاع المالي، والإضرار بشدة ببرحية البنوك، لكن أيًا ما كان الأمر، تحصنت مؤسسات التمويل الأصغر على نحو جيد من هذه الأزمة بسبب تدني مستويات تعرضها لمخاطر السندات الحكومية، والاعتماد بصورة أكبر على النقدية، وزيادة تنوع حوافظ أعماله وقاعدة الادخار لديها. وعانت معظم مؤسسات التمويل الأصغر من خسائر في 2015، ويرجع السبب الرئيسي في هذه الخسائر إلى التراجع الشديد في جودة الخدمات الائتمانية والإقراض، مع وجود خسائر تخص قطاع النقد الأجنبي وخسائر أخرى. وزادت الحافظة المعرضة لمخاطر (قروض مستحقة ولم تُسد) من معدلات متدنية نسبياً لم تتجاوز 3% إلى معدل غير مستدام بلغ في المتوسط 20% وزاد إلى 50%. واتسمت معدلات استرداد القروض المستحقة ولم تُسد بالتدني، وتشير التقديرات أنها بلغت 10%، وذلك على خلفية أن العديد من المقترضين فقدوا المصدر الأصلي لتدفقاتهم النقدية بصورة دائمة مع صعوبة تحصيل الضمانات المقدمة. وعلى الرغم من هذه الخسائر الكبيرة، لم تكن معاناة مؤسسات التمويل الأصغر، لا سيما الكبيرة منها، بهذا القدر من الشدة نظراً لقدرة هذه المؤسسات على الحفاظ على رأس المال والربحية المتأتية بصورة رئيسية من أنشطة التشغيل وتحويلات الأموال.

10. استطاعت مؤسسات التمويل الأصغر تحقيق استدامة عملياتها وتطوير أنشطة أعمال جديدة، لا سيما في مجال تمويل الطاقة الشمسية. وظل نطاق التغطية مستقرًا بصورة نسبية، مع زيادة الثقة الواضحة في مؤسسات التمويل الأصغر، لا سيما الأكبر حجماً، مقارنة بالثقة في البنوك التجارية (زاد عدد المدخرين بصورة طفيفة). وكان نشاط الإقراض الجديد في مجال تمويل الطاقة الشمسية مجالاً جديدًا لنشاط أعمال مؤسسات التمويل الأصغر منذ اندلاع هذه الأزمة، وبلغت القروض الموجهة لأجهزة وتركيبات الطاقة الشمسية 5 - 20% من إجمالي حافظة الإقراض بين مؤسسات التمويل الأصغر التي خضعت لتقييم (من نصف مليون إلى مليوني دولار من إجمالي حجم قروض الطاقة الشمسية لكل مؤسسة تمويل أصغر). وإلى الآن تم تقديم معظم قروض الطاقة الشمسية للأسر المعيشية الميسورة، والمزارعين، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتباين الأثر الجغرافي والقدرات تبايناً كبيراً بين مؤسسات التمويل الأصغر، التي تمثل مجتمعة حافظة متنوعة من نقاط القوة والشبكات عبر المؤسسات الموجودة.

جيم. الأهداف الإنمائية المقترحة

الأهداف الإنمائية للمشروع (من وثيقة التقييم المسبق للمشروع)

11. يتمثل الهدف الإنمائي للمشروع في تحسين توفير الكهرباء في المناطق الريفية وشبه الحضرية في الجمهورية اليمنية. ويعمل هذا المشروع على تلبية حاجتين ملحتين هما: (1) استعادة إمدادات الكهرباء لمرافق البنية التحتية الحساسة (لا سيما المستشفيات، ومرافق المياه، ومرافق الكهرباء في المناطق الريفية، والمدارس) للتصدي للأزمة الإنمائية الملحة؛ و(2) تفعيل إجراءات تدخلية هادفة لجعل السوق

¹² شبكة التمويل الأصغر في اليمن (2015)، التمويل الأصغر في اليمن: الآمال في مقابل الحقيقة، نظرة أولى متعمقة على أثر الحرب على هذه الصناعة، صنعاء اليمن.



التجاري الحالي لمنتجات الطاقة الشمسية - الذي أخذ في التطور كآلية تكيف أثناء الأزمة - أكثر اشتمالاً للجميع وأكثر استدامة من خلال توفير التمويل وتحسين جودة منتجات توفير الطاقة خارج الشبكة العمومية بناء على خبرات دولية.

النتائج الرئيسية

12. في حين سيتم تحديد النطاق الدقيق وإطار نتائج المشروع أثناء مرحلة التقييم المسبق، من المتوقع استعادة إمدادات الطاقة للعديد من مئات الآلاف من الأسر المعيشية والعديد من مئات المنشآت الحساسة، ومنها المستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية، ومرافق المياه والكهرباء في المناطق الريفية، ومضخات الري، والمدارس. وعلاوة على ذلك، تشير التقديرات أنه من المتوقع أن تظل نسبة 20 - 30% من قيمة الاستثمارات في النشاط الاقتصادي في اليمن مع تحقيق فرص عمل.

دال. وصف المشروع

13. يتكون المشروع من المكونات الأساسية والفرعية التالية (قد يتغير ذلك أثناء مرحلة التقييم المسبق):

أ. في إطار المكون الفرعي 1.1، سيستعين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بمؤسسات التمويل الأصغر المؤهلة، ويساعدها في إنشاء نوافذ تمويل لحلول الطاقة الشمسية عالية الجودة وصغيرة الحجم للأسر المعيشية في المناطق الريفية، مع تقديم منح جزئية لجعل هذه الأنظمة ميسورة التكلفة. وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بدور مدير المنح بينما ستقوم مؤسسات التمويل الأصغر بدور الوساطة المالية ووكلاء التوزيع للوصول إلى المستفيدين من المنح في المناطق الريفية وشبه الحضرية. وستكون المشاركة في هذا المكون الفرعي مفتوحة لجميع مؤسسات التمويل الأصغر التي تستوفي معايير التأهيل بهدف بناء القدرات على نطاق واسع بين مؤسسات التمويل الأصغر وعدم تشويه مجال المنافسة.

ب. في إطار المكون الفرعي 1.2، سيتعاقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات مع مورد خدمات الطاقة الشمسية والجهات العاملة في مجال تركيب معدات الطاقة الشمسية لتوفير أنظمة طاقة شمسية ممولية من بمنح للعيادات الصحية والمدارس في المناطق الريفية وشبه الحضرية. وسيحدد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات التسهيلات الممنوحة للمستفيدين على أساس الاحتياج بالتنسيق مع شركاء التنمية وأصحاب المصلحة المحليين. ومن السنة الثانية وما بعدها، سيتم تضمين حلول إضافية تشمل حلولاً لمرافق المياه وشبكات الكهرباء متناهية الصغر التي تقوم بتشغيلها مرافق الكهرباء في المناطق الريفية.

ج. في إطار المكون 2، سيتعاقد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات مع جهات تقوم بتقديم خدمات فنية ومنظمات غير حكومية (جمعيات أهلية) لتقديم أنشطة تعمل على تعزيز السوق، ويشمل ذلك فيما يشمل (أ) حملات توعية ومشاورات (انظر القسم السادس "و" للمزيد من الإيضاح)؛ (ب) تدريباً فنياً وأنشطة بناء قدرات للشركات في إطار سلسلة إمداد الطاقة الشمسية (يشمل ذلك المؤسسات المالية، وتجار التجزئة ومؤسسات التركيب، وغير هؤلاء من مقدمي الخدمة) لزيادة نطاق التغطية الخاص بها وتعزيز أنشطة إيجاد فرص العمل في هذا البرنامج؛ (ج) المساعدة الفنية للقطاع المالي لتطوير أنشطة التخلص من المخاطر المتعلقة بالقروض التجارية لقطاع الطاقة الشمسية؛ (د) تحديد المعايير الفنية ونشرها، وإنشاء مراكز اختبار بالتعاون من الجامعات المحلية لتعزيز المعايير الفنية في هذه الصناعة؛ (هـ) مساندة نشاط إعادة تدوير البطاريات من المشروع، وكذلك السوق بصورة عامة للحد من المخاطر البيئية المتأتبة من التخلص من المواد الخطرة. وكما هو الحال مع المكونات الفرعية الأخرى، سيتم تعديل الأنشطة في إطار هذا المكون بناء على التقدم المحرز في معدلات التنفيذ واحتياجات السوق.

هاء. التنفيذ

الترتيبات المؤسسية وترتيبات التنفيذ

14. سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بتنفيذ هذا المشروع في إطار شراكة مع القطاع الخاص. وسيتم توجيه التمويل المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية في صورة منحة لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات الذي سيقوم بدور الهيئة المنفذة للمشروع. وسيدخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات في شراكات مع مؤسسات محلية لإنجاز مكونات مختلفة من المشروع.

15. تم اختيار مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات كهيئة منفذة وملتقبة لأموال المؤسسة الدولية للتنمية بناء على ما يلي: (أ) خبرته الكبيرة في إدارة المشروعات المعقدة في البيئات التي تنسم بالهشاشة والصراع والعنف، ويشمل ذلك المشروعات التي تنطوي على وساطة مالية من جانب مؤسسات التمويل الأصغر؛ (ب) خبراته على وجه التحديد في مشروعات الطاقة الشمسية في سياقات أخرى تنسم بالهشاشة والصراع والعنف؛ (ج) سجل إنجازاته في إدارة المشروعات والتوريدات والامتثال لإجراءات البنك الدولي الوقائية، والإدارة



المالية؛ (د) القدرة على توسيع نطاق عملياته بوتيرة سريعة كما ثبت في سياقات أخرى تتسم بالهشاشة والصراع والعنف؛ و(هـ) ووجود عمليات له في اليمن.

16. سيعمل هذا المشروع مع المؤسسات المالية اليمنية باعتبارها وكلاء لتقديم الخدمات ووسطاء ماليين، ما يسمح للمشروع بالاعتماد على انتشار شبكات وكلائها وسلسلة الإمداد التابعة للقطاع الخاص لتغطية جميع أرجاء اليمن، ويشمل ذلك المناطق الريفية وشبه الحضرية التي تمثل موطنًا لثلثي سكان اليمن. وسيجري تنفيذ الأنشطة في إطار هذا المشروع بصورة جزئية من خلال مؤسسات التمويل الأصغر والمستفيدين من المنح/المقاولين/شركاء التنفيذ (المكون الفرعي 1.1)، وبصورة جزئية من خلال التنفيذ المباشر من جانب مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات (المكون الفرعي 1.2). وسيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بما يلي: (أ) تحمل المسؤولية عن تنفيذ المشروع؛ (ب) رصد ومتابعة نتائج المشروع والمستهدف منه في إطار من التنسيق مع الشركاء المحليين؛ (ج) مباشرة أعمال التوريدات والتعاقدات ذات الصلة، وأعمال الإدارة المالية، وإدارة الصرف، ويشمل ذلك إعداد طلبات السحب في إطار هذا المشروع؛ (د) الدخول في ترتيبات تعاقدية مع مقدمي الخدمات وجهات الرقابة والرصد الخارجية؛ و(هـ) التأكيد على استيفاء جميع متطلبات إعداد التقارير الخاصة بالمؤسسة الدولية للتنمية وفق اتفاقية التمويل الخاصة بالمشروع. وسيحدد مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات الإجراءات المناسبة لاختيار المستفيدين/المقاولين/شركاء التنفيذ وفق إرشادات العمليات الخاصة به. وأثناء تنفيذ المشروع، قد يقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بتكليف أطراف أخرى، إن دعت الضرورة إلى ذلك.

17. من خلال العمل عبر تعزيز سلسلة الإمداد الحالية الخاصة بالطاقة الشمسية التي يقودها القطاع الخاص، سيعمل هذا المشروع نحو تعظيم التمويل من أجل التنمية في اليمن. ويستفيد هذا المشروع من التمويل المقدم من القطاع الخاص لقطاع الطاقة الشمسية من خلال تقديم منح¹³ والمساعدة في إنشاء هياكل ائتمان أصغر، والمساهمة في جعل سوق الطاقة الشمسية في اليمن بوجه عام أكثر استدامة واشتمالاً للجميع من خلال المساعدة الفنية وبناء القدرات. وابتداءً من نهج تعظيم التمويل من أجل التنمية، سيعمل هذا المشروع على زيادة التمويل التجاري لصالح مشروعات البنية التحتية في اليمن، وحماية الموارد العامة التي تتسم بالندرة، والمساهمة في إنشاء سوق قائم بذاته للطاقة الشمسية يستمر حتى بعد عمر المشروع.

واو. موقع المشروع وأبرز الخصائص المادية ذات الصلة بتحليل الإجراءات الوقائية (إن كانت معروفة)

من المتوقع تنفيذ المشروع في مناطق ريفية وشبه حضرية في جميع أنحاء اليمن، وقد يدعم إجراءات تدخلية في أي محافظة في محافظات اليمن البالغ عددها 22. وسيعمل هذا المشروع على تمويل أنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة والموزعة مع احتمال ألا تزيد قدرة النظام على 100 واط و10 كيلواط في طار المكون الفرعي 1.1، والمكون الفرعي 1.2، على التوالي. وهذا الأنظمة صغيرة على نحو يسمح بتركيبها على المنازل المدعومة أو منشآت الخدمات الحساسة.

زاي. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل

عامر عبد الوهاب علي الغراني، أخصائي إجراءات وقائية بيئية
إبراهيم إسماعيل محمد باسلامة، أخصائي إجراءات وقائية اجتماعية

السياسات الوقائية التي قد يتم تفعيلها

السياسات الوقائية	هل تم تفعيلها؟	التفسير (اختياري)
التقييم البيئي - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01)	نعم	سيتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع سيتضمن أنشطة قد تحدث آثارًا طفيفة محدودة الموقع ويمكن معالجتها مثل تلك الآثار الناجمة عن

¹³ في هذه الوثيقة، تشير "المنح" إلى كل من المنح العينية والنقدية التي تغطي جميع تكاليف معدات الطاقة الشمسية أو جزء منها.



التخلص غير الملائم للبطاريات المستخدمة؛ وغير ذلك من الآثار الأخرى على الصحة والسلامة.

هذه الأنشطة هي (أ) منحًا جزئية يتم تقديمها لمنتجات الطاقة الشمسية المنزلية الصغيرة التي تهدف إلى زيادة هذا القطاع السوقي في المناطق الريفية والحضرية؛ و(ب) تركيب أنظمة طاقة شمسية صغيرة لاستعادة إمدادات الكهرباء لمرافق تقديم الخدمات الحساسة في المناطق الريفية وشبه الحضرية، مثل العيادات الصحية، والمدارس، ومرافق المياه في المناطق الريفية، والشبكات متناهية الصغر التي تقوم مرافق الكهرباء في المناطق الريفية بإدارتها، وغير ذلك من الخدمات والجهات الأخرى.

ونظرًا لأن موقع المشروعات الفرعية (الأنشطة) غير معروف في هذه المرحلة، سيتم في هذه المرحلة إعداد إطار إدارة بيئية واجتماعية يتضمن قائمة مرجعية لاستبعاد الأنشطة التي قد تسبب آثارًا بيئية كبيرة أو لا يمكن معالجتها (فئة التصنيف البيئي "ألف") أو التي قد تحدث آثارًا على الموائل الطبيعية، أو الغابات، أو الموارد الثقافية و/أو التي تتطلب تطبيق إدارة الأوقات. وسيتم فحص المشروعات الفرعية للوقوف على الآثار البيئية المحتملة بغرض تحديد هل هناك حاجة إلى خطة إدارة بيئية واجتماعية لمشروعات فرعية بعينها أو هل ستعتبر التدابير التخفيفية الواردة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية كافية. وحتى يتسنى إثراء تصميم وتنفيذ تدابير إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للتخفيف من الآثار التي قد تنجم عن التخلص من المعدات على نحو غير ملائم، لا سيما البطاريات، سيتم إجراء تقييم لعملية إعادة تدوير البطاريات المتاحة حاليًا وخيارات التخلص منها في اليمن. وسيتم تقديم مساعدة فنية، إن تطلب الأمر، إلى المؤسسات المحلية المشاركة في تنفيذ المشروع للتخفيف من مخاطر التخلص من المخلفات على نحو غير ملائم. وإذا شارك هذا المشروع على نطاق كبير في تمويل حلول الطاقة الشمسية لإمدادات المياه في مراحل لاحقة من تنفيذ المكون الفرعي 1.2، سيتم إجراء تقييم لممارسات إدارة موارد المياه واستدامة موارد المياه لضمان أن التصميم المقترح وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية يعملان على تحقيق استدامة موارد المياه لجميع المستخدمين. وسيضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية جزءًا خاصًا باحتياطي الاستجابة للطوارئ بناء على قائمة إيضاحية بالأنشطة ذات الصلة بالطوارئ المتوقع حدوثها.

ونظرًا لإعداد هذا المشروع في ظل إجراءات طوارئ كما ورد تعريفها في سياسة البنك الدولي المعنية بتمويل المشروعات الاستثمارية، الفقرة 12، سيتم إرجاء إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية للسماح بوقت كاف للهيئة المنفذة للقيام بإعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية، وإجراء مشاورات مع الجمهور، وتقييم عملية إعادة تدوير البطاريات والتخلص منها. وتم إعداد خطة عمل وقائية وسيتم الإفصاح عنها في وثيقة التقييم المسبق للمشروع.

لن يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لعدم تدخل المشروع في مناطق الموائل الطبيعية، ولن ينجم عنه فقدان أو تحويل أو تدهور للموائل الطبيعية أو الموائل الطبيعية الحساسة كما ورد تعريفها في السياسة.

لن يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لعدم تنفيذ المشروع في مناطق غابات.

لا	الموائل الطبيعية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.04)
لا	الغابات - منشور سياسة العمليات (OP/BP 4.36)



لا	مكافحة الآفات - منشور سياسة العمليات (OP 4.09)	لا	لا يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يدعم شراء أو استخدام مبيدات أو معدات لاستخدام المبيدات.
لا	الموارد الحضارية المادية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.11)	لا	لا يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يتم تنفيذه في مناطق مواقع تراث ثقافي.
لا	الشعوب الأصلية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.10)	لا	لا يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لعدم وجود شعوب أصلية بحسب ما ورد فيها في منطقة المشروع.
لا	إعادة التوطين القسرية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.12)	لا	لا يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأنه: (أ) من غير المتوقع وجود حالات تشرد أو نزوح مادي أو آثار محتملة على سبل كسب العيش نظرًا لطبيعة الأنشطة التي تجري مساندها (أنظمة طاقة شمسية صغيرة على نحو يسمح بتركيبها أعلى أسطح المباني أو على المنشآت التي تخص المستفيدين)؛ و (ب) لن يتم السماح بالاستحواذ على أراضي إضافية خارج زمام أملاك المستفيدين في إطار الأنشطة التي يساندها المشروع. وسيضمن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية أداة فحص من شأنها دراسة المشروعات التي قد تؤدي إلى مصادرة الأراضي بصورة قسرية.
لا	سلامة السود - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.37)	لا	لا يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يتضمن أنشطة مرتبطة بإنشاء أو تشغيل سودود كما ورد تعريفها في السياسة.
لا	المشروعات على مجاري المياه الدولية - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.50)	لا	لا يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يقوم بأي أنشطة في مناطق مستجمعات مياه المجاري الدولية ومكامن المياه الجوفية المشتركة.
لا	المشاريع المقامة في المناطق المتنازع عليها - منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 7.60)	لا	لا يتم تفعيل هذه السياسة نظرًا لأن المشروع لن يتم تنفيذه في أي مناطق متنازع عليها كما ورد تعريفها في السياسة.

قضايا السياسات الوقائية الأساسية وإدارتها

أ. موجز لقضايا السياسات والإجراءات الوقائية الأساسية

1. اشرح أية قضايا أو آثار مصاحبة للمشروع المقترح تتعلق بالسياسات والإجراءات الوقائية. ثم حدّد وشرح أي آثار محتملة واسعة النطاق وكبيرة و/أو لا يمكن إزالتها ناتجة عن المشروع:

يصنف هذا المشروع كمشروع من الفئة ب وفق سياسة عمليات البنك الدولي بشأن التقييم البيئي (OP 4.01)، نظرًا لأنه من المتوقع أن يكون للإجراءات التدخلية الخاصة بهذا المشروع آثار إيجابية في صورة التخفيف من انبعاثات الاحتباس الحراري وتراجع مستويات تلوث الهواء (الداخلي والخارجي).

ومن غير المتوقع حدوث آثار كبيرة أو لا يمكن معالجتها في إطار هذا المشروع بسبب طبيعة الأنشطة التي سيجري دعمها وطبيعة الاستثمارات التي تتسم بصغر حجمها. وسيتم التخفيف من الآثار البيئية السلبية المحتملة بسبب التخلص من البطاريات على نحو غير ملائم (على سبيل المثال البطاريات الرصاصية الحمضية أو بطاريات النيكل كدميوم) من خلال تنفيذ التدابير الموصى بها في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية الذي سيجري إعداده لغرض هذا المشروع. وحتى يتسنى إثراء وضع وتنفيذ التوصيات الواردة في إطار الإدارة البيئية والاجتماعية بشأن إعادة تدوير البطاريات والتخلص منها، سيتم إجراء تقييم لعملية إعادة تدوير البطاريات المتاحة حاليًا وخيارات التخلص منها في اليمن. وسيتم تقديم مساعدة فنية، إن تطلب الأمر، إلى المؤسسات المحلية المشاركة في التنفيذ للتخفيف من مخاطر التخلص من المخلفات على نحو غير ملائم. وإذا شارك هذا المشروع على نطاق كبير في تمويل حلول الطاقة الشمسية لإمدادات المياه في مراحل لاحقة من تنفيذ المكون الفرعي 1.2، سيتم إجراء تقييم لممارسات إدارة الموارد المائية واستدامة موارد المياه لضمان أن التصميم المقترح وإطار الإدارة البيئية والاجتماعية يعملان على تحقيق استدامة موارد المياه لجميع المستخدمين.

وسيكون لهذا المشروع منافع اجتماعية جمة للأسر المعيشية في المناطق الريفية وشبه الحضرية، نظرًا لأن تحسين سبل توفير الطاقة الحديثة للمنازل والأسر المعيشية يمثل أهمية جوهرية في استعادة سبل كسب العيش والتخفيف من آثار هذه الأزمة على الفقراء والشرائح الأكثر ضعفًا وحرمانًا.

وسيتم التخفيف من المخاطر الاجتماعية المرتبطة باستبعاد الأسر المعيشية الفقيرة والمستضعفة، ويشمل ذلك الأسر المعيشية التي تعولها امرأة والأشخاص النازحين داخليًا، من خلال استهداف المناطق الريفية وشبه الحضرية بإيلاء اهتمام خاص للوصول إلى مقترضين يقترضون لأول مرة وضمان أن تكون معايير الأهلية الخاصة بالمستفيدين شفافة وتمثل جزءًا من حملة التواصل. وسيتم التخفيف من المخاطر الاجتماعية المرتبطة بالاستبعاد المحتمل لصغار تجار

التجزئة من قائمة الموردين المؤهلين من خلال الاعتماد بأقصى قدر ممكن على سلسلة الإمداد المحلية واستهداف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تدابير تعزيز الأسواق في إطار المكون الفرعي 2.3. وتتضمن تدابير التخفيف العامة للتخفيف من المخاطر الاجتماعية في إطار هذا المشروع (أ) المشاركة مع المجتمعات المحلية، لا سيما النساء والشباب والشرايح المهمشة، في مراحل مبكرة من خلال مشاورات تضم مجموعات نقاش مركز لضمان دمج احتياجاتها في المواصفات الفنية لمنتجات الطاقة الشمسية التي تتم مساندةها؛ (ب) حملة توعية للتعريف بمنافع الطاقة الشمسية والمشروع على نحو من شأنه الوصول إلى الجمهور المستهدف على مختلف فئاته، ويشمل ذلك من يعيشون في مناطق نائية ومناطق ريفية والشركات المرتبطة بسلسلة الإمداد الذين من المتوقع أن يستفيدوا من التمويل المحتمل ودورات التدريب التي يتم تقديمها من خلال المشروع؛ (ج) بوابة تعتمد على نظام المعلومات الجغرافية لرسم خارطة بأنشطة المشروع بهدف تشجيع الشفافية؛ (د) تخصيص الموظفين المتفرغين لألية معالجة المظالم لمباشرة الآراء التقييمية والنظر في الشكاوى على نحو يتسم بالعدل والإنصاف ويراعي عنصر الوقت؛ (هـ) النظر بعين الاعتبار، أثناء اختيار مؤسسات التمويل الأصغر، في حافظة هذه المؤسسات الخاصة بتمويل الخدمات وقدرتها إلى إبرام شراكات مع المنظمات المجتمعية بغرض الانتشار والوصول إلى الشرائح المستضعفة من السكان ومن بينها النساء والشباب.

2. اشرح أية آثار محتملة غير مباشرة و/أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع:
لا توجد آثار محتملة غير مباشرة أو طويلة الأمد ناتجة عن الأنشطة المتوقعة في المستقبل في منطقة المشروع.

3. اشرح أية بدائل للمشروع (إذا كان مناسباً) تتم دراستها للمساعدة في تجنب الآثار السلبية أو الحد منها.
ينطوي السيناريو المخالف للواقع المتمثل في عدم تنفيذ المشروع على استمرار انعدام سبل الوصول إلى الطاقة الحديثة أو الاعتماد على الوقود الأحفوري المكلف والنادر والمسبب للتلوث، وما يصاحب ذلك من آثار سلبية حادة على الصحة العامة والأحوال الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

4. اشرح التدابير التي قام بها البلد المقترض لمعالجة قضايا السياسات الوقائية. قَدِّم تقييماً لقدرات البلد المقترض لتخطيط التدابير الواردة وصفها وتنفيذها.
إطار الإدارة البيئية والاجتماعية: سيتم إعداد إطار للإدارة البيئية والاجتماعية في 15 يونيو/حزيران 2018. ومن شأن إطار الإدارة البيئية والاجتماعية توجيه عملية إعداد المزيد من وثائق الإجراءات الوقائية، مثل وثيقة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وخطط الإدارة البيئية والاجتماعية/أو القائمة المرجعية الخاصة بمواقع محددة، عند الحاجة. وسيقدم إطار الإدارة البيئية والاجتماعية على نحو مفصل تدابير إدارة الآثار البيئية والاجتماعية المحتملة، ويشمل ذلك الآثار على الجمهور وعلى صحة وسلامة عمال الموقع. وحتى يتسنى الإدارة السليمة لجوانب الإجراءات الوقائية في إطار هذا المشروع، ستقوم الهيئة المنفذة وهي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بنشر مسؤولين دائمين متخصصين في الشؤون البيئية والاجتماعية على المستويين المحلي والمركزي. وتمثل التقارير المعنية بالامتثال لإطار الإدارة البيئية والاجتماعية وأي وثائق بيئية واجتماعية لاحقة جزءاً من تقارير التقدم في سير العمل الدورية التي سيقوم مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بإعدادها وتقديمها للبنك الدولي. وستتم الاستعانة بمؤسسة خارجية للقيام بأعمال المتابعة في إطار هذا المشروع، وسيتم دمج جوانب الإجراءات الوقائية في نطاق أعمال المتابعة التي تقوم بها المؤسسة الخارجية، وفي هذا الإطار سيتم إعداد تقارير حول الامتثال لمتطلبات الإجراءات الوقائية، وتنفيذ تدابير تخفيف الآثار البيئية والاجتماعية.

الإجراءات الوقائية لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات والمؤسسات المحلية: لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات إجراءات وممارسات تتعلق بالبيئة والصحة والسلامة تتضمن (أ) خطة عمل المشروع المعنية بالصحة والسلامة التي تمثل إطار إدارة لضمان ممارسات إنشاءات أكثر سلامة ومنع الأعمال الخطرة التي قد تفضي إلى حوادث بالموقع؛ (ب) عقود موحدة تكون خطة المشروع المعنية بالصحة والسلامة جزءاً لا يتجزأ منها؛ و(ج) برامج تدريب للعاملين بالموقع بشأن جوانب البيئة والصحة والسلامة قبل بدء المشروعات. وبالنسبة لألية معالجة المظالم، بمقدور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات الاعتماد على وحدة آلية معالجة المظالم في مكتبه في صنعاء التي تم إنشاؤها من أجل المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن للنظر في الشكاوى المرتبطة بالمشروع. وعند إبرام شراكات مع مؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات المحلية، سيعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات، من خلال عملية فحص قبل الاختيار وأنشطة بناء قدرات، على ضمان أن هذه المؤسسات لديها القدرات الكافية للوفاء بمتطلبات واشتراطات الإجراءات الوقائية والامتثال لسياسات البنك الدولي الوقائية. وبوجه عام، سيعمل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بموجب عملية الاختيار على ضمان قصر المشاركة في المشروع على المؤسسات التي احتفظت بقدراتها ووظائفها وحافظت عليها على الرغم من الصراع الدائر حالياً في البلاد.

ونظراً لعدم معرفة الوضع الحالي للتخلص من البطاريات وممارسات إعادة التدوير وربما يكون هذا الوضع قد تأثر بالوضع الراهن في البلاد، سيتم إجراء تقييم قبل بدء المشروع بشأن الخيارات الحالية لإعادة تدوير البطاريات والتخلص منها في اليمن. وسيتم تقديم مساعدة فنية، إن تطلب الأمر، إلى المؤسسات المحلية المشاركة في المشروع للتخفيف من مخاطر التخلص من المخلفات على نحو غير ملائم.

5. حدّد الأطراف الأساسية صاحبة المصلحة المباشرة، ثم اشرح الآليات الخاصة بالتشاور والإفصاح بشأن السياسات الوقائية، مع التركيز على السكان المحتمل تضررهم من المشروع.

تمثل المشاورات مع الجمهور تحدياً لا سيما في سياق مثل حالة اليمن. ولضمان الاتصال المتبادل مع المستفيدين قبل وأثناء تنفيذ المشروع، سيعمل المشروع على (1) تكوين مجموعات نقاش مركز قبل التنفيذ (ممولة بصورة مسبقة من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات) وأثناء التنفيذ لإثراء مواصفات منتجات الطاقة الشمسية التي سيجري دعمها في إطار المكون 1.1؛ (2) تمويل حملة تواصل وتوعية لزيادة الوعي؛ (3) استكشاف إمكانية بأداة الرصد والمتابعة عن بعد لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات لإشراك المواطنين في أعمال الرصد والمتابعة وضمان الجودة؛ و(4) تضمين مكون خاص بالرصد والمتابعة من جانب جهة ثالثة. وستضم مجموعات النقاش المركز وغيرها من المجموعات المعنية بالمشاورات العديد من الشرائح المختلفة، ومن



بينها نساء ورجال (شيوخ قبائل ورجال لهم احترام كبير في المجتمعات المحلية)، وشباب ومشردين ونازحين، ومجموعات مهمشة لتعزيز صوتهم في عملية التخطيط التشاركي من أجل تحديد المواصفات الفنية لمنتجات الطاقة الشمسية.

آلية معالجة المظالم. بمقدور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات الاعتماد على وحدة آلية معالجة المظالم في مكتبه في صنعاء التي تم إنشاؤها من أجل المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن للنظر في الشكاوى المرتبطة بالمشروع. وسيتم الاحتفاظ بسجلات منفصلة للمشروعين لضمان توجيه مسار الشكاوى إلى الجهات المتلقية ومعالجتها على نحو كاف. وسيتم توفير العديد من نقاط التواصل (هاتف، وصندوق شكاوى، وموقع على شبكة الإنترنت، وبريد إلكتروني، ورسائل نصية، إلخ) حتى يتسنى توفير سبل مختلفة أمام المستفيدين للإعراب عن مخاوفهم وشواغلهم. وسيتم نشر معلومات الاتصال الخاصة بمسؤولي الاتصال في آلية معالجة المظالم باللغة المحلية، وستكون جزءاً من وثائق المنتجات التي يحصل عليها المستفيدون، وسيتم تعميمها من خلال قنوات متعددة لضمان قدرة جميع الشرائح والمجموعات على الوصول إلى هذه المعلومات والآليات ذات الصلة لتقديم التعليقات والآراء التقييمية. وسيحصل مسؤول الاتصال في آلية معالجة المظالم على تدريب لضمان قدرته على التعامل على نحو فعال مع من يلجئون إلى هذه الآلية والتعامل مع الشكاوى بصورة عادلة ومنصفة. وبضطلع مدير البرامج لدى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات بمسؤولية معالجة المخاوف والشواغل التي تلقاها مسؤولو الاتصال بشأن الآثار البيئية و/أو الاجتماعية بسبب أنشطة المشروع. ويجري تسجيل الشكاوى التي يتلقاها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات حسب نوع الجنس والسن والموقع وغير ذلك من المؤشرات الأخرى ومتابعتها والتحقق بشأنها وحسمها على الفور. وسيتم تسجيل وحفظ نسخ من الشكاوى في ملفات الأنشطة وتقارير سير العمل، ويتضمن ذلك رقم ونوعية الشكاوى ونتائج حسمها.

ب. متطلبات الإفصاح عن المعلومات (تنبيه مهم: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

تم تأجيل مراجعة هذه الإجراءات الوقائية.

ملاحظات وتعليقات

نظراً لإعداد هذا المشروع في ظل إجراءات طوارئ كما ورد تعريفها في سياسة البنك الدولي المعنية بتمويل المشروعات الاستثمارية، الفقر 12، سيتم إرجاء إعداد إطار الإدارة البيئية والاجتماعية. وتم إعداد خطة عمل للإجراءات الوقائية وسيتم الإفصاح عنها في وثيقة التقييم المسبق للمشروع.

ج. مؤشرات رصد مدى الالتزام على المستوى المؤسسي (يتم استيفاؤها عندما يقوم الاجتماع الذي يتخذ القرارات بشأن المشروع بوضع الشكل النهائي لموجز بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة) (تنبيه مهم: الأقسام أدناه لا تظهر إلا عند تفعيل سياسة الإجراءات الوقائية ذات الصلة)

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك (OP/BP 4.01) - التقييم البيئي

هل يتطلب هذا المشروع إعداد تقرير تقييم بيئي منفصل (بما في ذلك خطة الإدارة البيئية)؟

نعم

إذا كانت الإجابة نعم، هل قامت وحدة الإدارة البيئية أو مدير قطاع الممارسات بمكتب المنطقة باستعراض تقرير التقييم البيئي والموافقة عليه؟

لا ينطبق

هل تم دمج التكاليف والمسؤوليات الخاصة بخطة الإدارة البيئية في الاعتماد/القرض؟

نعم

سياسة البنك الدولي المعنية بالإفصاح عن المعلومات

هل تم إرسال المستندات ذات الصلة بالسياسات الوقائية إلى البنك الدولي للإفصاح عنها؟

لا ينطبق

هل تم الإفصاح عن المستندات ذات الصلة داخل البلد للجمهور في مكان عام بشكل ولغة مفهومتين ويسهل على الفئات المتأثرة بالمشروع والمنظمات غير الحكومية المحلية الوصول إليه؟



لا ينطبق

جميع سياسات الإجراءات الوقائية

هل تم إعداد جدول زمني ملائم وميزانية وتحديد مسؤوليات مؤسسية واضحة لتنفيذ التدابير ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
نعم

هل تم إدراج التكاليف المتصلة بتدابير السياسات الوقائية في تكلفة المشروع؟
نعم

هل يشمل نظام المتابعة والتقييم الخاص بالمشروع رصد الآثار والتدابير الوقائية ذات الصلة بالسياسات الوقائية؟
لا ينطبق

هل تم الاتفاق مع البلد المقترض على ترتيبات ملائمة للتنفيذ، وهل يتجلى ذلك بشكل كاف وملائم في الوثائق القانونية للمشروع؟
نعم

مسؤول الاتصال

البنك الدولي

يويرن تورستين هونتلر
أخصائي طاقة

كاثرين باراغونا
أخصائي أول تمويل بنية تحتية

المقترض/البلد المتعامل مع البنك/الجهة المستفيدة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)
بانا كالوتي

مدير، منطقة الشرق الأوسط
banak@unops.org

الهيئات المنفذة

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (UNOPS)
بانا كالوتي

مدير، منطقة الشرق الأوسط
banak@unops.org



للمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال بـ:

البنك الدولي
1818 H Street, NW
Washington, D.C. 20433
هاتف: (202) 473-1000
موقع الويب: <http://www.worldbank.org/projects>

الموافقة

يويرن تورستين هونتلر كاترين باراغونا	رئيس (رؤساء) فريق العمل:	
اعتمدها:		
28 مارس/أذار 2018	أحي كيس	المستشار المعني بالإجراءات الوقائية:
28 مارس/أذار 2018	إيريك ماغنوس فيرنستروم	مدير قطاع الممارسات:
		المدير القطري: